ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

موجز للإعلام

وقائع وآفاق
مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2020-2021

بعد عامين على تفشي جائحة كوفيد-19، لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه مخاطر جراء البطء في حملات التلقيح والتخوّف من موجات ومتحوّرات جديدة، آخرها متحوّر أوميكرون. وقد أثرت هذه العوامل على الانتعاش الاقتصادي في عام 2021، ولكن التوقعات لعامي 2022 و2023 لا تزال إيجابية، على افتراض أن يسجّل الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 4.1 في المائة في عام 2022 و4.2 في المائة في عام 2023.

الاقتصاد العالمي

يتوقع أن **ينمو** بنسبة

2022	2023
4.1%	4.2%

الناتج المحلي الإجمالي

يتوقع أن **يرتفع** بنسبة

2022	2023
3.7%	3.6%

تبدو آفاق الاقتصاد الكلي للمنطقة العربية إيجابية. ومن المتوقع أن يستمر الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في عام 2021 بنمو قدره 4.1 في المائة على مدى عامي 2022 و2023. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.7 في المائة في عام 2022 و3.6 في المائة في عام 2023 (على افتراض أن يبلغ متوسط سعر النفط 60 دولاراً للبرميل) وبنسبة 3.9 في المائة في العامين إذا ارتفع متوسط سعر النفط إلى 80 دولاراً للبرميل. ويمكن أن يؤثر المتحوّر الأخير أوميكرون على معدلات النمو في المنطقة العربية. وحسب سيناريو انتشار المتحوّر الجديد على نطاق واسع، قد يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2022 و2023، بنسبة 2.4 و3.2 في المائة على الترتيب.

الانتعاش الاقتصادي يتوقف على

- حالة الوباء
- سرعة تعميم اللقاحات
- الاعتماد على عائدات النفط
- أهمية عائدات السياحة
- التحويلات المالية
- المساعدة الإنمائية الرسمية

تختلف سرعة الانتعاش الاقتصادي بين مجموعات البلدان في المنطقة العربية، ويتوقف ذلك على حالة الوباء، وسرعة حملات التلقيح، والاعتماد على عائدات النفط، وأهمية عائدات السياحة، والتحويلات المالية، والمساعدة الإنمائية الرسمية. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بين 3.6 و3.9 في المائة في عام 2022 (1.8 في المائة مع متحوّر أوميكرون). وفي البلدان المتوسطة الدخل، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.1 في المائة في عام 2022 (3.4 في المائة مع متحوّر أوميكرون). وستظل البلدان المتأثرة بالصراعات تواجه ظروفاً سياسية غير مستقرة، ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة تتراوح بين 4.3 و4.5 في المائة في عام 2022 (2.8 في المائة مع متحوّر أوميكرون). ولا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية صعبة في أقل البلدان العربية نمواً، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2 في المائة في عام 2022 (1.7 في المائة مع متحوّر أوميكرون).

معدل البطالة

يتوقع أن **ينخفض** من

2022	إلى	2023
11.1%		10.7%

تواجه المنطقة العربية تحديات اجتماعية واقتصادية جسيمة. ومن المتوقع أن ينخفض معدل الفقر من 27 في المائة من مجموع السكان في عام 2021 إلى نحو 26 في المائة في عام 2023، كاشفاً عن فوارق بين مجموعات البلدان. ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض معدل البطالة من 11.1 في المائة في عام 2022 إلى 10.7 في المائة في عام 2023، بينما تظل معدلات بطالة الشباب، ولا سيما الشابات، الأعلى في العالم. ومن المتوقع أن تظل البطالة مرتفعة جداً في البلدان التي تعاني من عدم استقرار سياسي واقتصادي.

142 عاماً لتحقيق **التكافؤ بين الجنسين**

حققت المنطقة تحسناً طفيفاً في تضييق الفجوة بين الجنسين في عام 2020. وبالوتيرة الحالية، يستغرق تحقيق التكافؤ بين الجنسين 142 عاماً. وتهدد جائحة كوفيد-19 بتبديد التقدم نحو التكافؤ بين الجنسين في الصحة والتعليم. ولا تزال أوجه قصور حادة تشوب نظم الحماية الاجتماعية في المنطقة، إذ لا يستفيد من عنصر واحد على الأقل من مكتسباتها سوى 35 في المائة من السكان.

نظم الحماية الاجتماعية تعاني من أوجه قصور حادة

35%

عائدات **النفط والغاز**

انخفضت حصة إجمالي إيرادات الحكومة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد ونصف العقد الماضيين، وقد تضررت بفعل جائحة كوفيد-19. وتختلف مصادر الإيرادات كثيراً بين البلدان. وتشكل الضريبة على الثروة نسبة ضئيلة من مجموع الإيرادات الضريبية، رغم تركز الثروة في يد أغنى 1 في المائة من السكان. وتشكل عائدات النفط والغاز المصدر الرئيسي للإيرادات في بلدان مجلس التعاون الخليجي، في حين تعتمد البلدان المتوسطة الدخل على الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، بما في ذلك الضرائب التنازلية على السلع والخدمات، ما يزيد العبء على الفقراء والطبقة الوسطى.

تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات في **بلدان مجلس التعاون الخليجي**

البلدان المتوسطة الدخل تعتمد **على الضرائب**

%

ضعف إدارة الضرائب و**التسرب الضريبي**

المرونة الضريبية محدودة في البلدان العربية المنخفضة والمتوسطة الدخل، أي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار معيّن يحقق نمواً نسبياً أقل في الإيرادات الحكومية. ويعزى ذلك إلى ضعف إدارة الضرائب والتسرب الضريبي.

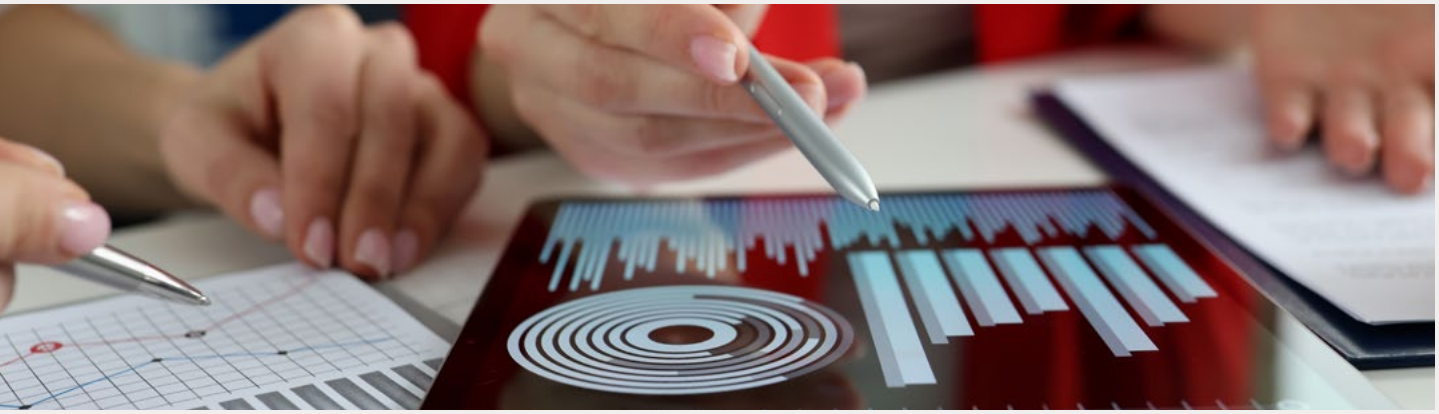

مصادر الصور:

istock.com/megaflopp@
istock.com/thitivong@
istock.com/NanoStockk@
istock.com/Evgeny Gromov@

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

21-01022